تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011

The challenges of democratic transition in the Arab Maghreb after 2011



ضاوية بوزريدة

جامعة قسنطينة3، الجزائر dhaouiasp@gmail.com

رياض بوريش

جامعة قسنطينة3، الجزائر bouricher@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/08/02 **تاريخ القبول:** 2020/01/14 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

تعتبر الديمقراطية واحدة من الأهداف الأساسية للدولة لتحقيق الهدف الأكبر هو الأمن والإستقرار. لذا تهدف الإنتفاضات الشعبية في منطقة المغرب العربي لتحقيق التحول نحو الديمقراطية مطلب الشعوب العربية في ظل الاستبداد واحتكار السلطة، وعند هذه النقطة تسلط هذه المقالة الضوء على أهم التحديات التحول الديمقراطي في المنطقة بالتطرق بداية لنظرة عامة حول مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي، ومن ثم ديناميات وأسباب التحولات السياسية في منطقة وأهم التحديات التي تحول دون تطبيق مبادئ الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: *التحول الديمقراطي؛ التحولات السياسية؛ تحديات التحول الديمقراطي.*

Abstract:

The democracy is one of the basic goals of the state To achieve the broader and larger goal is security and stability Therefore, the popular uprisings in the Maghreb region are aimed at achieving democratic transformation Which is the demand of the Arab peoples under tyranny and monopoly of power At this point, this article sheds light on the most important challenges of democratization in the region To begin with an overview of the concept of democracy and democratic transformation and then the dynamics and causes of political transformations in the region And the most important challenges to the application of the principles of democracy.

key words*: Democratic Transformation; Political Transformation; challenges of democratic Transformation.*

* المؤلف المرسل: ضاوية بوزريدة، dhaouiasp@gmail.com

مقدمة:

تعد إشكالية التحول الديمقراطي بكل تعقيداته من أعوص التحديات التي كشفت عنها مخاض الربيع العربي الذي كان في جوهره تعبيرا عن رغبة في الهجرة إلى إرساء قواعد الحياة الديمقراطية، وذلك باتجاه إحداث تغيير على مستوى بنية الدولة، وتعتبر الديمقراطية هي أم الحاجات والمطالب المستعجلة وجب ترسيخها في العالم العربي ككل.

يعيش العالم العربي منذ أواخر عام 2010 وسط موجات من الانتفاضات والثورات والحراك الهادف إلى إسقاط أنظمة تسلطية مارست كل أنواع الاستبداد وانتهاكات حقوق الأفراد وحرياتهم، والتحول إلى الديمقراطية ولو بنجاحات نسبية ومختلفة حسب خصوصية وأوضاع كل بلد، وعلى الرغم من التحليلات التي تناولت الأسباب والدوافع التي أشعلت حركة الاحتجاجات الشعبية سواء أكانت عفوية نتيجة الأوضاع المزرية والقمع والاستبداد الذي عاشته الشعوب العربية، أو بدوافع مصلحيه خارجية، المهم هو ما وصلت إليه من تغيير بنية الأنظمة والإطاحة بالرؤوس الحاكمة والدخول في الموجة الرابعة للديمقراطية رغم العثرات التي واجهت التحول للديمقراطية من تحديات سياسية، اجتماعية، اقتصادية وحتى ثقافية وأيضا انعدام الرؤية البعيدة والواضحة للقيادات ومنظمي الاحتجاجات الشعبية وعوامل أخرى وقفت عائق أمام التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، باستثناء تونس التي نجحت ولو نسبيا في الوصول إلى إنتقال ديمقراطي ناجح بالنسبة للدول العربية الأخرى.

الإشكالية: انطلاقا من واقع التغيرات السياسية واجهت عملية التحول الديمقراطي جملة من التحديات، ومنه نطرح السؤال حول **ما هي أهم التحديات المطروحة على الساحة المغاربية للتحول الديمقراطي؟**، وهل نجحت الثورات والاحتجاجات لتحقيق الأهداف المسطرة؟، وما هو وضع تونس ضمن التحول الديمقراطي؟. ومنه نصيغ الفرضية، **حق المواطنة، العدالة الاجتماعية، العيش الكريم...، مبادئ أساسية لقيام دولة القانون والديمقراطية في دول المغرب العربي بعد ثورات الربيع العربي.**

أهداف الدراسة:

- ✓ تهدف الدراسة إلى التطرق إلى أهمية الثورات والاحتجاجات للتخلص من الأنظمة المستبدة وإقامة أنظمة ديمقراطية في دول المغرب العربي.
- ✓ توضيح العلاقة التلازمية بين الديمقراطية وبين الوعي الفكري والسياسي للأنظمة الحاكمة كمدخل لتحقيق التحول الديمقراطي المنشود.
- ✓ أهم تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي لتحقيق تقدم نحو النهضة العربية.

منهج الدراسة: قد اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لجمع البيانات مشكلة الدراسة وتحليلها مع المنهج التاريخي لاستقراء الأحداث التاريخية.

1.ضبط مفاهيمي للتحول الديمقراطي.

أ.مفهوم التحول الديمقراطي Democratic Transformation،

لا يوجد حكم لا يعتبر الديمقراطية من سماته وخصائصه الرئيسية وذلك لأن الديمقراطية في تطورها الحديث لها تطبيقات مختلفة ومتعددة تشمل الدول الغربية والدول النامية والدول الإشتراكية، والديمقراطية كلمة يونانية تتكون من مقطعين هما، Demos أي الشعب وKratia بمعني الحكم وبالتالي فإن الديمقراطي تعني حكم الشعب (أحمد، 2016، ص 1).

تستند الديمقراطية إلى القواعد القانونية العامة في الدستور وإلي القوانين العامة المنظمة لطبيعة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك القيم والعادات والسلوكيات المتبعة في مجتمع ما، إضافة إلى استنادها إلى المفاهيم العامة والعالمية كالحرية والمساواة والعدالة، وهي مفاهيم نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى، وبشكل عام فهي تعزي لشكل أو نوع نظام سياسي وهي منهج حياة وسلوك يومي معاش، وهي كذلك قيمة.(مشابقة، 2000، ص58

حتى يتم التأصيل ألمفاهيمي للتحول الديمقراطي يجب الرجوع إلى الدلالة اللغوية للمصطلح فكلمة تحول **لغة** تعبر عن تغير نوعي في الشئ أو انتقاله من حالة إلى أخرى، ويشير لفظ التحول إلى التغيير أو النقل أو استبدال، فيقال حول الشئ أي نقله من مكان إلى آخر أو غيره من حال إلى حال. (عويضة، 2018، ص10).

يعد مفهوم التحول الديمقراطي مفهوم سياسي جديد دخل ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن 20 بحيث يعبر عن كيفية جديدة لوعي المجال السياسي وأسلوب جديد لممارسة السياسية والسعي إلى السلطة، والتحول الديمقراطي ثورة بمفهوم جديد، ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة أللفضية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي بحيث يكون التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من المراحل المميزة تبدأ بزوال النظم التسلطية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها. (مسعودي، 2014، ص148).

وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم التحول الديمقراطي من منظورات متعددة:

تعريف تشارلز أدريان Charles Adrian بأنه:" التحول من نظام لآخر أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، وعليه التحول يعني تغيرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاث في النظام وهي: البعد الثقافي، البعد الهيكلي، والسياسات، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاث مما يؤدي عجز النظام القائم عن التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم"، (Linz,p ,33) يركز هنا على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

أما **دوبري Dobre** فيركز على بيئة التحول الديمقراطي حيث يعتبر أن هذا الأخير يولد في خضم تغير الأنظمة على الإثر الأزمات السياسية التي تتوقف على العلاقة بين مختلف قطاعات وحسب درجة الأزمة السياسية تلك، فهناك من يتحول في كل قطاع إلى مدافع عن التراضي بقصد ضمان استمرار الوجود من هنا يتغير المواقف داخل مختلف القطاعات وفيما بينها بعدئذ يعتاد الجميع وعندها تكون عملية التحول الديمقراطي قد تمت (Huntington ,1991 ,p.3).

وقد قدم **صامويل هنتغتون Samuel Huntington** عدة أنماط للتحول الديمقراطي كان أبرزها: (Huntington ,1991 ,p.120).

1- التحول من أعلى قمة السلطة: وهنا يتم التحول الديمقراطي عندما يبادر قادة النظم السلطوية بتحويل النظام باتجاه الديمقراطية وهو غالبا ما يكون نتيجة ضغوط داخلية أو خارجية فيأتي ببعض سمات الليبرالية حتى يستطيع النظام الاستمرار وتجاوز الأزمة وقد يحدث كذلك نتيجة وصول نخب جديدة إلى السلطة تؤيد تحول النظام نحو المزيد من الليبرالية.
2- التحول عن طريق التفاوض: ويعني أن تأتي عملية التحول بمبادرة مشتركة من النظام الحاكم والمعارضة، وقد تسفر المفاوضات بينهما عن اتفاق يأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية لعقود المشاركة بعد تقديم تنازلات من الجانبين، ويكون أيضا إما استجابة للضغوط الداخلية الناتجة عن تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية وإما استجابة للضغوط الخارجية المطالبة بالانفتاح الديمقراطي.
3- التحول من الأسفل الشعب: ويكون نتيجة لتزايد الاحتجاجات والإضرابات العامة وأعمال العنف والشغب من قبل مختلف التنظيمات الشعبية وحينها يستجيب قادة النظام السلطوي للمطالب الجماهيرية في محاولة لاحتواء الأزمة سواء بإدخال إصلاحات سياسية على بنية النظام أو بالتخلي عن السلطة.

وهنا لابد من ترسيخ الديمقراطية وعدم الاكتفاء بتفكيك النظام القديم، فسقوط الحكم السلطوي هو بمثابة نقطة البدء في عملية التحول التي لابد لها من خطوات أخرى لإتمامها تتمثل في تفكيك الهيكلية الديكتاتورية، ثم بناء الأسس الدستورية والقانونية ومعايير السلوك الديمقراطي القوية.

ب.المصطلحات المشابه.

الإنتقال الديمقراطي Transition: تستخدم عبارة الانتقال الديمقراطي في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية. (بلقصيري، 2006)

يعني الانتقال لغة المرور أو التحول من وضع معين إلى وضع آخر ما يمهد لمرحلة مقبلة(المعجم الجامع)، وتعتبر عملية الانتقال مرحلة تالية للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس لاحق، وفيها يكون النظام ذو طبيعة مزدوجة تتعايش فيه كل مؤسسات النظام السلطوي القديم وكذلك النظام الديمقراطي الجديد، ويشارك كلاهما في السلطة سواء في صور صراع أو تعاون (عويضة، 2018، ص15) الانتقال الديمقراطي يتضمن العدالة الانتقالية تتويجا لسلسلة من الانتقالات السلمية التي تتصف بانتقال النظام السياسي من حالة الاستئثار بالسلطة والدكتاتورية إلى مرحلة الديمقراطية بطريقة سلمية متوافقة وبسرعة تتناسب مع أوضاع المجتمع وخصوصية الثقافية والتاريخية. (مفتاح، 2012).

ويقصد بمفهوم الانتقال الديمقراطي وفقا لما قاله أود ونيل O' Donnel وشوم بيتر Schumpeter:" المرحلة الفاصلة بين النظام السياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم فتوجد ثلاث نماذج من الانتقال الديمقراطي، الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخري (فاطيمة، 2011، ص215).

يبقى التحول الديمقراطي يمثل مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي يتميز بالصعوبة والتعقيد، وتمثل مرحلة التحول في التغير البطئ والتدريجي لأوضاع اقتصادية واجتماعية في بلد ما، دون تنكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها، فهي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخري أو توسيع هذه القواعد والإجراءات.

مفهوم الثورة: **الثورة Revolution** من المصطلحات المخضرمة التي واكبت ظهور الدولة والحياة السياسية منذ ما قبل التاريخ ومع أن مفهوم الثورة الذي ساد على غيره من المفاهيم هو ثورة الشعب ضد الاستعمار أو ضد أنظمة استبدادية، إلا أن مفردة الثورة لغة لا تقتصر على هذا الجانب، بل تمثل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييرا جذريا سواء أكانت أوضاعا طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية (إبراش، 2011، ص18)، وتتصف كلمة الثورة بالغموض وتكاد تأخذ الثورة في الاستعمال الشائع بمعني(التغيير) وربما توحي بأن التغيير مفاجئ أو لافت للنظر، إلا أنها أحيانا تذهب لأبعد من هذا المعني. (Brinton,1995 ,p.23)

تعرف الثورة في الأدبيات السياسية والاجتماعية بأنها:" حركة سياسية يحاول من خلالها الشعب أو أدواته الجيش أو الأحزاب السياسية الخروج على الوضع السياسي الراهن بهدف تغيير باندفاع بحركة الغضب وعدم الرضا والتطلع نحو الأفضل"، أو هي:" الفعل الذي يحدث تغييرا شاملا وجذريا في المجتمع على مستوي الحكم والفلسفة الفكرية ويؤسس لبناء مؤسسي وسياسي واقتصادي جديد يستجيب إلى الأهداف التي من أجلها قام الشعب بالثورة". (عليوي، 2013، ص2).

والثورة بالنسبة لهيغل HEGEL:" حركة تتسم برفض وإنكار الوضع القائم، وأنها إعادة لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس عقلاني"، أما كرين برتون CRANE BRINTON فقد عرفها على أنها:" عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى آخر، وأنها تغير عنيف في الحكومة القائمة بشكل يتجاوز الحد القانوني" (Brinton,1995 ,p.23) لم نجد تعريف موحد لها، فكل تعريف تنسب إليه مشوبات لنقصه، ذلك أنه يصدر من رؤى وأحكام وتعديلات تعكس إلى هذا الحد أو ذلك آراء الفاعلين فيها ومواقفهم ومصالحهم وتحيزاتهم.

هناك رأي يؤكد أن الثورات العربية من صنع المخابرات الغربية، إنتاج نظرية الفوضى الخلاقة التي كانت قد أطلقتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كوندا ليزا ريس) وقيل أن تنفيذ هذه الثورات قد تم بأيدي عدد من خلايا العملاء الذين زرعتهم الاستخبارات المعادية للأمة العربية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان. (النجار، 2013، ص263).

2.ديناميات وأسباب التحولات السياسية في دول المغرب العربي(تونس).

أ.أسباب قيام ثورات الربيع العربي.

اهتمت الأدبيات بمحاولة الكشف عن العوامل المسببة لحالة الإحباط والحرمان فالإسراع بوتيرة التحديث الاقتصادي يقحم المواطن العادي في احتكاكات يومية مع أجهزة الدولة، مما يؤدي إلى خلق رؤى

وتوقعات جديدة لدى الرأي العام مع تسييس طبقات شعبية ومن هنا تبدأ الصراعات بين الجماهير والدولة (الطيار، 2016، ص50).

لم ترتبط الحالة الثورية في العالم العربي بمجرد تعاظم وجود النقص (الفقر، البطالة، تزايد الفساد، تفشي الظلم والاستبداد)، بل لابد من وجود ما أطلق عليه هيغل (الوعي بالنقص) وهي حالة من الإدراك الواعي بالحقوق المسلوبة والإيمان بقيم المواطنة والنضال السلمي، وينتج عن هذا الوعي السعي لتحقيق هذه القيم ومواجهة استبداد السلطة، وهذا ما يفسر أن النضال الحقوقي والحركات الاحتجاجية ومن ثم الثورات قادتها مجموعات ينتمي غالبها من حيث مستوى المعيشة والدخل إلى الطبقة الوسطى في مجتمعاتهم، ولم تقتصر مطالبهم للضغوط المعيشية بل تمحورت بشكل كبير حول الحريات المسلوبة والحقوق الضائعة (مؤيد، 2013، ص5).

كانت الشعارات المستخدمة في جميع أنحاء العالم العربي خلال الانتفاضات " الشعب يريد إسقاط النظام" و"العيش، حرية، عدالة اجتماعية" إذ تظهر هذه القائمة التي تلخص مطالب الثورة أن أسباب الثورة العربية هي أيضا اقتصادية، اجتماعية وسياسية وليست من قبيل المصادفة، وإن الأسباب السياسية للثورة العربية هي مزيج من الفساد والديكتاتوريات وعدم الرغبة في الإصلاح (ديبوف، 2016، ص21).

نذكر بعض من الأسباب التي نرى أنها ساهمت بشكل كبير في تفجير صوت الشعب والتي منها:

- الأسباب السياسية:

تتمثل في الأنظمة الاستبدادية وغياب الديمقراطية، حيث تعرض الوطن العربي على مدار تاريخه السياسي الطويل إلى ممارسات أنظمة شمولية مستبدة وصلت إلى الحكم بقوة السلاح أو قوة المال، وتسلطت على الشعوب بطريقة غير شرعية وحافظت على مكتسباتها من الحكم بالقوة والاستبداد، والتي انعكست على تحول الشعوب العربية إلى شعوب مثقلة بالمشاكل الاجتماعية والسياسية الناتجة عن سوء تسيير مقاليد الدولة ضياع حق الشعب فأصبح كل هم الأفراد البحث عن طرق لكسب قوت المعيشة اليومية، إن الشعوب في مثل هكذا ظروف التي خلقتها الأنظمة المستبدة لا ينتظر منها الدور الفعال في المجتمع والمشاركة في تدوير عجلة التنمية والرقي والازدهار، فالنظم الاستبدادية تقتل في شعوبها روح الإرادة والمسؤولية وخلق مجتمع متقدم (الأسدي، 2015، ص18).

لقد أسست الأرستقراطيات العربية حلقة مغلقة تراعي مصالح اقتصادية مدعومة بسلطوية الأنظمة وأدواتها الأمنية، واعتماد هذه الأنظمة في العقود الثلاث الماضية على مبدأ أمننه المجتمع، ويعد **النظام التونسي** نموذجا للنظام الكلي المستبد، فقد أستطاع زين العابدين بن على ضابط المخابرات السابق، أن يقيم نظاما أحكم قبضته على الحياة السياسية والاقتصادية وعلى المجتمع المدني على امتداد أكثر من عقدين، تاركا هامشا ضيقا للمعارضين والمجتمع المدني لإضفاء التعددية الزائفة وشرعية شكلية من الانتخابات المتواترة، وأقام نظام بن علي علاقات مغاربية وعربية جيدة وحاز على دعم غربي قوي باعتباره قد نجح في تصفية القوي الإسلامية وحصن بلاده في ما يدعي بالأصولية الإسلامية والإرهاب الإسلامي، لكن في سابقة تاريخية نهض الشعب التونسي وشل الآلة الإستخباراتية والأمنية المرعبة، مع اتخاذ الجيش التونسي موقفا وطنيا ورفض قمع المظاهرات، واضطر الرئيس السابق بن عليَ للهروب في 16 جانفي 2011 (الأسدي، 2015، ص20).

-الأسباب الاجتماعية:

شهدت المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر ثلثي سكان المنطقة وتعاني هذه الفئة من إقصاء اجتماعي اقتصادي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعاني منها الشباب في العالم العربي، 14،4% وتتركز بنسبة البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل علة تعليم عال، حيث يمثل الشباب المتعلم نحو 90% وعاطل عن العمل في الوقت نفسه، أيضا يعاني الشباب من نوعية العمل، حيث يعمل نحو 72% من الشباب في القطاع غير الرسمي، وقد أثر كل ذلك بالسلب في الظروف الاجتماعية للشباب حيث يعاني من الغياب عن المشهد السياسي وهذا ما أدى إلى غياب للحريات المدنية والسياسية والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى انصراف وعزوف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال قنوات اتصال كالانتخابات مثلا (مخيمر، 2011، ص11).

-الأسباب الاقتصادية:

أدى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية، ومع اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات تحرير الاقتصاد السوق، في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ، وشهدت عدة دول تصاعد في وتيرة الاحتجاجات العمالية والفئوية للمطالبة برفع الأجور ومحاربة الفساد، والغلاء، وتحسين ظروف معيشة العمال (مخيمر، 2011، ص11) وحسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003 رسم صورة مظلمة للوضع العربي الراهن من الناحية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

فمن الناحية الاقتصادية وخلافا للوهم الشائع حول ثراء الدول العربية بفضل النفط وعائداته، فإن مجمل الناتج الاقتصادي المحلى العربي في نهاية القرن 20 وصل إلى 604 مليار دولار، لا يزيد إلا قليلا عن الناتج الإجمالي لأفقر دولة الأوروبية وهي إسبانيا 559 مليار دولار، أما الناتج القومي الإجمالي للفرد في قوة العمل فإنه يقل في مجمل الدول العربية عن نصف مستواه في دولتين ناهضتين من دول العالم الثالث (كوريا الجنوبية، والأرجنتين).

حيث اتسمت الاقتصاديات العربية إجمالا بالضعف والطابع ألريعي البعيد عن تحفيز عناصر الإنتاج، فالسمة الأولى وعلى مدى عقود مضت هي إتباع سياسات اقتصادية تدفع ببرامج الخصخصة وانسحاب الدولة من نشاطها الاقتصادي الأساسي، خاصة في تأمين التعليم والرعاية الصحية وتأهيل المواطنين للتنافس المتكافئ في سوق العمل، غير أن عقلانية آليات السوق الحر التي أصبحت شعارا لهذه الأنظمة لم تؤد إلى نمو الموعود بل أنتجت معدلات من البطالة، ونسب كبيرة من يعيشون تحت خط الفقر، ودخلا سنويا متواضعا للفرد. (الأسدي، 2015، ص13).

كنتيجة للتحولات في المجتمع الدولي في مطلع التسعينات والتي انتهت بانتصار المعسكر الغربي بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، كثر الحديث عن حتمية قيام الجماعة الدولية الديمقراطية في إطار الحديث عن العولمة، وتزامن هذا مع جدل كبير حول تراجع مفهوم السيادة المطلقة لصالح السيادة النسبية، وإمكانية تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية في حالة انتهاك حقوق الإنسان في تلك الدول، وبدا ذلك واضحا في اهتمام

الأطراف الخارجية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، بالدفع بأجندة الإصلاح ودعم التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية.

الدفع الخارجي للتحول نحو الديمقراطية: مثلت التحولات الجديدة والمفاجئة في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحديات كبيرة أمام الحكومات والنظم الإفريقية وتمثلت تلك التحديات في جانبين رئيسين هما: الانهيار السريع والمفاجئ لدول الكتلة الاشتراكية والتي كانت الحليف الرئيسي للكثير من الدول الإفريقية لسنوات طويلة وكان التحدي الثاني هو ما مارست القوى الغربية المنتصرة في الحرب الباردة من ضغوط على الدول الإفريقية للتحول نحو الديمقراطية، وهنا يمكن الإشارة إلى دور الدول التي تتحكم في الأخرى بالقوة الناعمة Soft Power أي النظر إلى الدول التي تقرض دول أخرى والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي الذي لجأ إلى الدعوة للحكم الراشد وتبني تحقيقه بدلا من المطالبة بالتحول الديمقراطي وتحولت مؤشرات الحكم الرشيد بعد ذلك لشروط لتقديم المنح مما أعطى لتلك الدول نفوذ جعلها تتحكم في السياسة الدولية وفي توجيهها، وتلعب الدول والمنظمات المناحة على ضرورة وجود الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنح والمساعدات، كذلك تم تأسيس العديد من المؤسسات الدولية هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي إلى مراقبة تلك الدول بحجة التأكيد على عملية التحول الديمقراطي (عويضة، 2018، ص72) .

1- تأثير عدوى الانتشار: عندما يكون التحول نحو الديمقراطية ناجحا في أي دولة يشجع ذلك على إحداث تحولا آخر في دولة أخرى بنفس الطريقة، ففي أوائل موجة التحول الديمقراطي ونجاحها شجعت الدول بعضها على السعي في طريق الديمقراطية، ولعل من العوامل المساعدة على ذلك التطور الهائل في نظم الاتصالات رغم محاولة بعض الحكومات حجب وصول مثل هذه الأخبار على شعوبها ، إلا أن الأخبار كانت تنتقل بأكثر من وسيلة إلى الشعوب مما أتاح فرصة للرأي العام العالمي للتأثير على شكل وبلورة الرأي العام الداخلي إلى جانب هذا تلعب عوامل أخرى في تحقيق أثر العدوى مثل التشابه الثقافي والحدود الجغرافية، وكان المد الثوري للدول العربية والتي بدأت بتونس ثم مصر فليبيا، فاليمن، سوريا، هو تجسيد وتطبيق حقيقي وفعلي على مدى تأثير وفاعلية عدوى التحول الديمقراطي كعامل مهم من عوامل التحول (عويضة، 2018، ص72) .

2.مراحل تطور الأحداث السياسية في تونس.

-مرحلة إسقاط نظام بن علي (17 ديسمبر 2010- 14 جانفي 2011): تحولت التظاهرات إلى ثورة شعبية شملت عدة مدن في تونس أدت لسقوط عدد من القتلى والجرحى من المتظاهرين، نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وكانت انطلاقة المظاهرات إيجابية لتحقيق هدف مهم جدا هو الضغط على الرئيس السابق زين العابدين بن على لعدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة 2014، كما تم إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادي بها المتظاهرون، لكن تزايد الغضب وتوسيع انتشار المحتجين وتضاعفت الحشود الشعبية حتى حاصرت مقر عدد من الوزارات، ما أجبر الرئيس زين العابدين بن علي على التنحي عن السلطة والهروب إلى خارج تونس ليتم استقباله في السعودية. (عويضة، 2018، ص79).

- المرحلة الانتقالية (14 جانفي- 23 أكتوبر 2011): تتطلب المراحل الانتقالية التركيز على وضع أسس دستورية وقانونية وآخر مؤسسية، تضع الدول على الطريق المؤدي إلى دولة المؤسسات وحكم القانون، أي إلى وضع لا يحتاج الناس فيه للخروج إلى الشارع لنيل حقوقهم كما تتطلب المرحلة الانتقالية أيضا التوافق على إجراءات محددة لمسار النظام الديمقراطي ومعالم الدستور والنظام الجديد عن طرق إجراء أكبر قدر ممكن من

التوافق بين السلطة القائمة والقوى الرئيسية في المجتمع على قواعد الديمقراطية بالإضافة إلى استقطاب القوى الثائرة كي تتوافق مع الأوضاع المستحدثة (الطيار، 2016، ص93).

وهذا ما شهدته تونس عقب الثورة وسقوط رأس النظام السياسي في 14 جانفي 2011، فبعد رحيل زين العابدين بن علي أعلن الوزير الأول (محمد الغنوشي) توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة لتعذر أداء الرئيس لمهامه، وذلك استنادا للفصل (56) من الدستور التونسي (الطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2004، صفحة 25)، والذي بنص على أن :" رئيس الدولة أن يفوض الوزير الأول في حال عدم تمكنه من القيام بمهامه) لكن المجلس الدستوري أعلن أنه بعد الإطلاع على الوثائق لم يكن هناك تفويض واضح يمكن الارتكاز عليه في تفويض الوزير الأول وأن الرئيس لم يستقيل، وبمأمن مغادرته حصلت في ظروف معروفة وبعد إعلان حالة الطوارئ وبما أنه لا يستطيع القيام بمهامه يعني الوصول لحالة العجز النهائي، فعليه قرر اللجوء للفصل (57) من الدستور وإعلان شغور المنصب الرئيس وليتبع ذلك في اليوم التالي السبت 15 جانفي 2011 الإعلان عن تولي رئيس مجلس النواب (محمد فؤاد المبزع) منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة 45 إلى 60 يوم حسب ما نص عليه الدستور (عويضة، 2018، ص80).

-مرحلة حكم الترويكا (23 أكتوبر 2011- 20 نوفمبر 2011): تم تنظيم أول انتخابات حرة في تونس في 23 أكتوبر 2011 وانتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي فاز فيه الإسلاميون ممثلين في "حركة النهضة" بأغلبية كبيرة غي مطلقة، وتم تكوين تحالف"الترويكا" من قبل النهضة التي مثلت بـ 89 نائب في البرلمان مع حزبين آخرين هما "المؤتمر من أجل الديمقراطية" والذي مثل بـ29 نائب و"التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" ومثل بـ 20 نائب، لتحصل الترويكا على أغلبية مطلقة بمجموع 138 مقعد من أصل 217 للمجلس الوطني التأسيسي، وبعد ما تم انتخاب "المنصف المرزوقي" رئيسا للبلاد في ديسمبر 2011، وتناوب خلال تلك المرحلة حكومتان هما حكومة استقطاب سياسي شديد وعنيف أحيانا وصل إلى حد الاغتيالات السياسية، والتي طالت وقتها زعيمي اليسار" شكري بالعيد" و"محمد البرهمي" حتى قاد" الإتحاد العام التونسي للشغل" حوارا وطنيا أدى لقبول الترويكا التنحي سلميا عن السلطة وبعد أن تم إقرار الدستور الجديد لتونس في جانفي 2014 حلت الترويكا في 20 نوفمبر 2014 (عويضة، 2018، ص81).

-المرحلة الحالية(20 نوفمبر2014- 2017): تم إقرار الدستور الجديد في يناير 2014 والذي تبعه أول انتخابات تشريعية وفقا للدستور الجديد في أكتوبر 2014 التي حصل فيها" نداء تونس" على 86 مقعد، تلته "حركة النهضة" بـ69 مقعد، ثم تولي" الباجي قائد السيسي" رئاسة تونس في ديسمبر 2014، وجاء الحبيب الصيد رئيس للوزراء في يناير 2015.

تتسم عملية التحول الديمقراطي بدرجة من التعقيد والفوضى علاوة على تعدد مساراتها، ومن ثم اختلاف نتائجها وهي ترتبط في جوهرها بثلاث مراحل أولها، انهيار النظام السلطوي، بينما تتعلق المرحلة الثانية بعملية التحول الديمقراطي ذاتها والتي يتم من خلالها الانتقال من حكومة عسكرية أو سلطوية إلى حكومة مدنية منتخبة تحظي بالقبول الشعبي، حيث تحدد هذه المرحلة قواعد اللعبة السياسية وكآخر مرحلة تتعلق بتوطيد الديمقراطية Consolidation Process of وهو ما يرتبط بإيمان النخب والشعب بأن الديمقراطية هي الشكل الأفضل لحل المشكلات، الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بالثقافة السياسية في المجتمع (عويضة، 2018، ص7).

3. تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011.

مارست أنظمة الحكم العربي سياسات القمع والاستبداد التي عمرت طويلا وتمادت في إنتهاك حقوق الشعوب وحرياتهم رغم تغير بعض الأنظمة السياسية لكن كان استبدال قمع بقمع آخر، واجهت عملية التحول الديمقراطي ثغرات كبيرة من عوامل سياسية، اجتماعية وثقافية وكذلك انعدام التنظيم الحقيقي والرؤية البعيدة لقيادات ومنظمي الاحتجاجات الشعبية وعوامل أخرى كلها وقفت عائقا منيعا أمام التحول الديمقراطي في دول ثورات الربيع العربي والتي أعطت هذه الإختلالات فرصة مسوغة للتدخل الخارجي الإقليمي والمحلي والتأثير على مسار الثورات من جانب وعرقلة عملية التحول الديمقراطي من جانب آخر (الجبودي، ص269).

تعد إشكالية التحول الديمقراطي بكل تعقيداته من أعوص التحديات التي كشف عنها مخاض الربيع العربي الذي كان في جوهره تعبيرا عن رغبة في الهجرة إلى إرساء قواعد الحياة الديمقراطية، وذلك بإتجاه إلى إحداث تغير على مستوى بنية الدولة، وتعتبر الديمقراطية هي أم الحاجات والمطالب المستعجلة التي وجب ترسيخها في الواقع العربي (كروسي، 2017).

أ.التحديات الداخلية.

-التحديات السياسية.

- تجذر بني وهياكل التسلط والاستبداد والفساد: في الغالب لم تشهد أي من دول ثورات الربيع العربي على مدى تاريخها أية تجربة ديمقراطية حقا بل خضعت لحكام سلطويين رسخو هياكل ومقومات التسلط والاستبداد عبر آليات سياسية، قانونية، أمنية، اقتصادية، ثقافية ودينية، وتمثلت هذه الآليات في إصدار الكثير من القوانين المقيدة لحقوق وحريات المواطنين وغير ذلك، والإنفاق المكثف على الأجهزة الأمنية والعسكرية والتدخل في شؤون السلطة القضائية(ابراهيم، 2018).

- ضعف الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة، فعملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى إرادة سياسية لديها دافع قوي وقدرة على العمل الجاد وإحداث تغيرات هامة.

- غياب المؤسسات الدستورية وضعفها وفقدان السلطات التشريعية والمراقبة واتخاذ القرار.

- تدني نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير وغياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي.

- تعثر الاستقرار السياسي وانتشار التطرف والفوضى والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية.

- التزامن بين معضلتي بناء الدولة وتأسيس الديمقراطية: تؤكد التجارب والخبرات المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي على أن فرص تأسيس نظام ديمقراطي تكون أفضل في ظل وجود دولة وطنية راسخة تحظى بالشرعية وتفرض سيطرتها على إقليمها من خلال احتكار حق الاستخدام المشروع للقوة (ابراهيم، 2018).

- ضعف منظمات المجتمع المدني: تشكل جماعات منظمات المجتمع المدني العناصر الفاعلة في تدعيم وحماية المصالح الخاصة في مواجهة هيمنة الدول التسلطية، عانت هذه المنظمات في دول الربيع العربي انقسام حاد حيث غابت حرية التعبير بعد الاستقلال (حسن، 1997).

- وتتمثل التهديدات والأخطار الأمنية مجموعة واسعة من المسائل بعضها متعلق بالدولة ككيان كما هو الأمر في ليبيا وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها، أيضا تمثل التهديدات والتحديات ما يتصل بالصراع الأهلي الذي يظهر في صراعات مناطقي أو قبلية كما حدث في ليبيا ومصر، أيضا يتجلي ذلك في الصراعات السياسية أو الحزبية أو الإيديولوجية.

- ضعف المؤسسات الأمنية وانتشار السلاح والجماعات المسلحة: إن انهيار مؤسسات الدولة الأمنية أو تعرضها لضغط سياسي وشعبي تتضمن أكثر من تهديد أمني غير أن المسألة الأخطر هي أن ما يحدث في بلد ما له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة وتداعياته المتنوعة على البلدان المجاورة والتي ليست في وضع ملائم للتعامل مع التحديات كما ينبغي، وهو ما أدى بدوره إلى تصاعد خطر العنف سواء القادم من الخارج الحدود أو الأخذ في التبلور شيئا فشيئا في الداخل والخارج ترعاه قوي متعددة (عويضة، ص134).

- التحديات الاقتصادية.

تتمثل التحديات الاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي فيما يلي:

-ضعف وهشاشة الاقتصاد في دول الربيع العربي: يعتبر التحدي الأكبر الذي تواجهه هذه الدول يمثل في الإصلاح الهيكلي وما يمثله من سياسات وإجراءات تهدف لرفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات، ومن بين السياسات التي تأثرت بالسلب على الإصلاح الاقتصادي، التنوع الاقتصادي، التنافسية، بناء اقتصاديات المعرفة، التطورات النقدية والمصرفية (عويضة، 2018، ص 141).

- التحديات الاجتماعية.

توفير فرص عمل للشباب والعدالة الاجتماعية والنهوض الاجتماعي من خلال عقد اجتماعي متجدد، تلك كانت أهم متطلبات الشباب على المستوى الاجتماعي والثقافي في بلدانهم وتتمثل أهم التحديات الاجتماعية هنا:

- تمزق النسيج الوطني وبروز التصدعات في الخارطة الاجتماعية.
- غياب إستراتيجية واضحة في توجيه طاقات الشباب ودمجها في المجتمع.
- انتشار الأمية والجهل ونقل مواريث الاستعمار إلى القيم والمنظومة التقليدية.
- ضعف التنشئة الإجتماعية والسياسية للمواطنين والنخب السياسية قبل منهم.

أصبحت نسبة النمو 0% عام 2011 بعد ما سجل 3،1 عام 2010، أظهرت بيانات المعهد التونسي للإحصاء ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI في تونس إلى مستوى 5،7% منذ بداية عام 2012 وهو ما يعد أعلى مستوى لارتفاع الأسعار منذ 6 سنوات، إذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية وحدها بنسبة 9% والطاقة ب 8،1% والنقل بنسبة 4،7% فيما سجلت منتجات الملابس 3%وهي أقل نسبة ارتفاع، كما ارتفع مؤشر كلفة أشغال صيانة وترميم المنازل من نسبة 6،6 % إلى 14،9% ، كما ارتفعت أسعار الإيجار في تونس بنسبة 4،6%، أيضا منذ اندلاع الثورة في تونس تراجعت السياحة التي تعد أكبر مزود للنقد الأجنبي في تونس بنسبة بلغت 50%، وتقلصت الاستثمارات الأجنبية حوالي 20% وأغلقت العديد من المصانع أبوابها مما ساهم في زيادة عجز الموازنة وتخفيض التصنيف السيادي لارتفاع كلفة الحصول على القروض، تراجع نمو الناتج المحلي

الإجمالي للاقتصاد التونسي بنسبة 2% خلال النصف الأول من عام 2011 مقارنة بنظيره في عام 2011، وذلك حسب تقديرات أولية للمعهد الوطني للإحصاء التونسي (كاظم، 2012، ص7).

ب.التحديات الخارجية.

لا يمكن فصل ما حدث للمنطقة ما بعد عام 2011 عن واقع التفاعلات بين المنطقة وجوارها الإقليمي الذي يسعى دوما للتأثير في واقعها عبر قوى إقليمية تسعى لنشر مشاريعها الخاصة مثل المشروع الإيراني وكذلك المشروع الصهيوني، لهذا لا يمكن فصل ما حدث في دول العربية عن سياقات التفاعل والتنافس بين القوى الكبرى وفي مقدمتها إعادة إحياء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث انكشاف رغبة روسيا في الموضع في الشرق الأوسط، وفي خضم هذه التفاعلات نجد الإتحاد الأوروبي الذي شارك في المشهد لضمان مصالحة في المنطقة خاصة منطقة شمال إفريقيا التي تمثل مجال حيوي لنشاطاته، وذلك من خلال إعادة رسم العلاقات كاتفاقية الشراكة الأورومغاربية وغيرها، أيضا تعزيز العلاقات الثنائية كإعادة تعزيز العلاقات التونسية الفرنسية.

فبالنسبة لدولة تونس أصبحت أكثر عرضة للتأثير بالمحيط الإقليمي والدولي، وبذلك بحكم صغر حجمها وحساسية موقعها الجغرافي والسياسي وضعف بنيتها الاقتصادية، وعدم امتلاك الخبرات الكافية في مجال إدارة النزاعات، وهذا ما يعرض احتمال اعتراض تونس ضغوطات إقليمية دولية خارجية على القرار السياسي والاقتصادي الداخلي (جورشي، 2014، ص31).

تعتبر تجربة تونس مع الانتقال الديمقراطي مهمة جدا نظرا لما نجحت في الوصول إليه من خلال دستور توافقي حصل على 93% من الأصوات، وانتخابات برلمانية ديمقراطية، اعتمدت التمثيل النسبي ومثلت كل الأحزاب والفر قاء، وانتخابات رئاسية ديمقراطية أتت برئيس جديد وأطاحت بالرئيس المدعوم من طرف حركة النهضة الإسلامية، ثم تم تشكيل حكومة جامعة لكل الأطراف تعمل لإدارة الأزمات وحلّها ديمقراطيا وسلميا، رغم وجود استقطاب سياسي حاد بين جهة الإسلاميين وجهة العلمانيين، وفي المحصلة هناك انتقال للديمقراطية بوجود خمسة أحزاب رئيسية ممثلة بالبرلمان ووجود مجتمع مدني فاعل ومؤثر على رأسه حركة نقابية (كريم، 2015، ص2).

خاتمة:

هناك حواجز بين الديمقراطية والعرب امتدت لسنين طويلة وأدت إلى إرباك مسارات التحول الديمقراطي في الوطن العربي وأتاحت الفرصة لاستمرار أنظمة شمولية في احتكار السلطة، لكن مع بداية ثورات الربيع العربي ظهر تفاؤل بكسر تلك الحواجز وبدأت الأوضاع تعطي واقع جديد يتضمن رغبة الشعوب في بناء ديمقراطية جديدة تضمن حقوقهم، لكن ليس بالسهل تخطي والتخلص من قوقعة الفساد والاستبداد للوصول إلى الديمقراطية وحكم القانون، فهناك ثغرات في طريق بناء الديمقراطية نتيجة لتجذر الاستبداد والتسلط في الحكم،

والنتيجة المتوصل إليها:

أن التحول الديمقراطي ليس بالمستحيل إذ ممكن اتخاذ خطوات حقيقية ومدروسة لإنجاح العملية الديمقراطية، بالإضافة إلى الانتخابات الحرة والنزيهة لابد من ضمان حق المواطنة، العدالة الاجتماعية، تفعيل

دور المجتمع المدني، إشراك الشعب في أمور مصيرية للبلاد...، أيضا على القائمين على المراحل الانتقالية ضرورة امتلاك رؤية واضحة مستقبلية والمعرفة المعمقة بما يجب أن يحدث لتحقيق أهداف ثورات الربيع العربي.

قائمة المراجع.

1-باللغة العربية.

1. دستور الجمهورية التونسية، تونس، الطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2004، ص25.
2. المعجم الجامع ، نقلاعن: https://www.almaany.com/ar/dict/ar
3. ابراش ابراهيم، (2011)، الثورات العربية في عالم متغير(دراسة تحليلية)، منشورات الزمن، دار البيضاء، عدد 55.
4. ابراهيم، ح،ت، (2018)، معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، مجلة الديمقراطية، العدد 72 أكتوبر.
5. أحمد إيمان، (2016)، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية، المعهد المصري، 28 فيفري.
6. الأسدي، ن، ح، حسين،(2015)، ربيع الثورات العربية: أسبابه تحولاته، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1.
7. بلقصري،ع،ا ،(2006)، إشكالية الإنتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة، البرتغال نموذجا، الحوار المتمدن، العدد 1693.
8. الجورشي، ص،د ، (2014)، ربيع تونس التأرجح بين الأمل والخوف: التقرير العربي للتنمية والثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير:أربع سنوات من "الربيع العربي"، لبنان، الفكر العربي، ط1.
9. الجبودي، ص، م، (د.س)، دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي (دول الربيع العربي نموذجا)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11
10. حسن،ح،ع، (1997)، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 113 جويلية.
11. ديبوف، ك، (2016)الثورات العربية وجهة نظر أوروبية، ترجمة محمد سامح، القاهرة، دار البدائل للطبع والنشر والتوزيع.
12. الطيار،م،ر، (2016)، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي: دراسة مقارنة (تونس، مصر)، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1.
13. عليوي، خ، ا،(2013)، الربيع العربي، ثورات لم تكتمل، ورقة بحثية في ندوة: تداعيات مابعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي، وحدة الأبحاث القانون والدراسات الدولية، جامعة كربلاء، آذار.
14. عويضة، د، م،(2018)، تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي، منذ عام 2011، المكتب العربي للمعارف، ط1.
15. فاطيمة، م، (2011)، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، نماذج مختارة، دفاتر السياسة والقانون، العدد أفريل.
16. كروسي، ع، ا،(2017)، محنة الديمقراطية في دولة مابعد الربيع العربي في عوائق الموجة الرابعة، مؤمنون بلاحدود للدراسات والأبحاث.
17. كاظم، ج، ا،(2012) الثورات العربية ربيع عربي... بخريف إقتصادي، كلية الإدارة والإقتصاد، شبكة بابل.
18. كريم ، ح،(2015)، خمس سنوات بعد الربيع العربي: ما الذي حدث؟، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، أوراق سياسات "3".

19. مخيمر، ي،ش،(2011)، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 184، مجلد 47، أفريل. مسعودي،ي،(2014)، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد0.

20. مؤيد، س، (2013)، متغيرات ما بعد الربيع العربي والطريق إلى الحكم الراشد، ورقة بحثية في ندوة: تداعيات مابعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي، وحدة الأبحاث القانون والدراسات الدولية، جامعة كربلاء، آذار.

21. مفتاح ميلاد، (2012)، التحول الإنتقال الديمقراطي: النسق المعرفي،نقلاعن: https://diae.net/8180

22. مشابقة، أ ،(2000)، التحول الديمقراطي في الأردن 1989-1999 من أعمال الندوة العلمية التي عقدت بجامعة آل البيت 1999 بعنوان، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، منشورات جامعة آل البيت.

23. النجار، ز،ر،(2013)، مابعد ربيع الثورات العربية؟، دار النهضة للنشر، مصر، ط1، جانفي

2- باللغة الأجنبية

1. Brinton Crane,(1995), The anatomy of revilution , New York, vintage books.
2. Huntington Samuel ,(1991), The third wave , Democratization in the late twentieth century, Normand London; university of Oklahoman press.
3. Linz and Juan Alfred Stepan , Problems of Democratic transition and consolidation , southern Europe south amerrica; and post communist Europe.